وثيقة تمهيدية حول القضايا الجنسانية (النوع الاجتماعي–Gender) والحوكمة الديمقراطية رقم # 4

الحوكمة الإلكترونية المراعية للمنظور الجنساني:
استكشاف القدرة على التحول

4. الحوكمة الإلكترونية المراعية للمنظور الجنساني: استكشاف القدرة على التحول

هناك فرصة قيّمة لتنفيذ مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال صياغة البرامج الخاصة بالحكومة الإلكترونية. تركّز هذه الوثيقة التمهيدية على بعض القضايا الجنسانية الرئيسية في ما يتعلق بالحكومة الإلكترونية، في إطار عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الحوكمة الديموقراطية، كما توفر نقاط دخول للبرامج المستمرة حول القضايا الجنسانية والحكومة الإلكترونية، وتقدم النصائح لسد الثغرات الجنسانية القائمة في تدخلات الحكومة الإلكترونية المحددة والمعدّة من قبل الممارسين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه.

المؤلّفتان: ناديا حجاب Nadia Hijab وراول زامبرانو Raul Zambrano
(تم إعداد هذه الوثيقة خلال 2007–2006 بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

المحررة: Anita Palathingal

التصميم: Suazion (نيويورك)

المسؤولة عن تنسيق الإنتاج: Jessica Hughes ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الانتاج: Automated Graphic Systems

لا تعكس التحاليل والتوصيات الواردة في هذا التقرير، بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يشكل هذا التقرير منشوراً مستقلاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعكس آراء مؤلفيه.

© الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008

الفهرس

تنويه 2

الأسماء المختصرة والتعريفات 3

مقدّمة 5

1 مهام لعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضايا الجنسانية والحكومة الإلكترونية 7

2 لمحة حول القضايا الجنسانية والحكومة الإلكترونية في عملية وضع البرامج الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي 9

3 القضايا الجنسانية الرئيسية للحوكمة الالكترونية 12

تصميم سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية 13

تقديم الخدمات الالكترونية الأساسية 15

المشاركة الالكترونية وإقامة الشبكات 16

النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات. 17

النفاذ إلى المعلومات عن طريق تكنولوجيات المعلومات والإتصالات 19

4 نقاط الدخول إلى وضع برامج خاصة بالقضايا الجنسانية الجنسانية والحكومة الإلكترونية. 21

تصميم السياسات وتنفيذها 21

تقديم الخدمة الإلكترونية 22

المشاركة الإلكترونية والإتصال بالشبكة 23

النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات 23

النفاذ إلى المعلومات من خلال تكنولوجيات المعلومات والإتصالات 24

المراجع 25

الاطارات

الاطار 1: اعتبارات المساواة بين الجنسين ضمن الاطار القانوني 14

الاطار 2: ربط المجموعات في أرمينيا وبلغاريا بالخدمات الالكترونية 15

الاطار 3: سد الثغرات الجنسانية، باستعمال شبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية 16

الاطار 4: النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات لأغراض خدمات الحكومة الإلكترونية، شبكة الشعب اولاً في جزر سليمان. 18

الإطار 5: شبكة التنمية المستدامة في هندوراس 20

تنويه

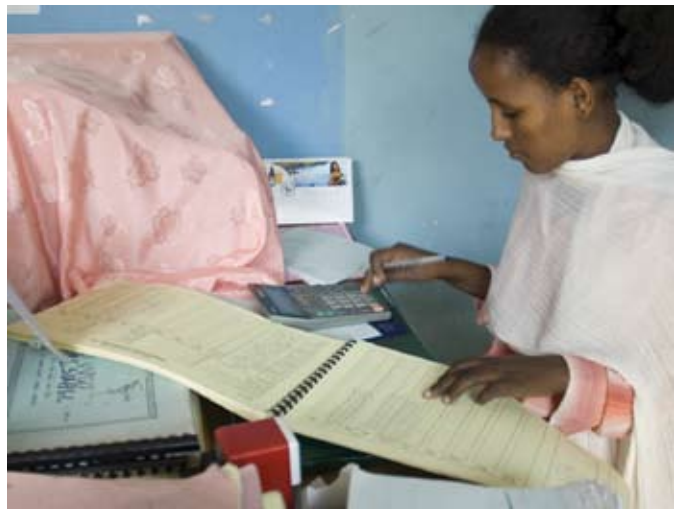

أعدّت هذه الوثيقة من قبل نادية حجاب المسؤولة عن قسم تحليل التنمية وخدمات التواصل، وراوول زامبرانو Raul Zambarano مستشار في تكنولوجيات المعلومات والإتصالات وفي سياسات الحوكمة، فريق الحكم الديموقراطي التابع لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي. تشكّل هذه الوثيقة إحدى الوثائق الخمس التي تمّ إصدارها من قبل مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مختلف أوجه القضايا الجنسانية والحوكمة الديمقراطية. يكمن الهدف في دعم فريق عمل وشبكات فريق الحكم الديمقراطي في مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال برنامجها والتوصيات حول السياسات التي يجب اتباعها.

حصل هذا المشروع على دعم مالي من الصندوق اللاستئماني المواضيعي الخاص بالقضايا الجنسانية الذي وضعته حكومة هولندا في تصرّف وحدة الشؤون الجنسانية في مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تولّت إدارة المشروع ماري آنج بونغا (Marie–Ange Bunga)، من مركز تنسيق الشؤون الجنسانية في فريق الحكم الديمقراطي، بالتعاون الوثيق مع وحدة الشؤون الجنسانية. أشرف على إنتاج هذه الوثيقة التمهيدية، كل من راوول زامبرانو Raul Zambarano وماري آنج بونغا Marie–Ange Bunga، مع دعم من الشركاء في البحث ريناتا موك–غارمير Renata Nowak–Garmer، فرونيجا غريغ Froniga Greig ، فيرونيكا بيريرا Veronica Pereraو ومينيرفا نوفيرو Minerva Novero .

نودّ تقديم الشكر للزملاء الآتي ذكرهم، الذين شكلوا فريق مراجعة هذه الوثيقة التمهيدية: شهيد أختار Shahid Akhtar ، بيير داندجينو، Pierre Dandjinou سونيا دوران Sonya Duran، جيسيكا هيوز jessica hughes، يوري ميسنيكوف Yuri Misnikov، رولان مسيسكا Roland Msiska، مارتين لافوا Martin Lavoie، نجاة رشد Najat Rochd ولوك وازونغا Luke Wasonga.

إنّ الوثائق التمهيدية الأربع الأخرى هي التالية:

- نقاط دخول سريعة إلى تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في مجموعات الحوكمة الديموقراطية
- برنامج للمساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة: وصول المرأة إلى العدالة على قدم المساواة مع الرجل
- تمويل العمليات الانتخابية من أجل النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة: دليل لدعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي
- الفساد والعلاقات بين الجنسين: الأبعاد الخمس للحوكمة الديمقراطية

تندرج هذه الموارد ضمن إطار النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية الذي يرتكز عليه حالياً عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي (مراجعة الوثيقة التمهيدية حول نقاط الدخول السريعة لمناقشة هذا النهج وما الذي يعنيه بالنسبة للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين). ينوي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال هذه الوثائق التمهيدية، المساهمة في تمكين المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال الحوكمة الديمقراطية. نشجّع زملائنا في الاستمرار في مشاطرة خبراتهم وأفكارهم على شبكة النقاش الإلكتروني التالية dgp–net@ groups.undp.org المعدة لخدمة الممارسين في مجال الحوكمة الديمقراطية و.ictd–net@groups undp.org ، وهي الشبكة الشاملة للممارسات الخاصة .بممارسي تسخير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لأغراض التنمية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأسماء المختصرة والتعريفات

نوع الجنس

نوع الجنس يعني الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالذكور والإناث والعلاقات بين الرجل والمرأة والفتيات والفتيان، علاوة على العلاقات بين النساء والعلاقات بين الرجال. ويتم تنظيم هذه الخصائص والعلاقات اجتماعياً وتعلمها عن طريق التفاعلات الاجتماعية. وهي محددة من ناحية السياق/ الزمن وقابلة للتغير. يندرج مفهوم نوع الجنس في الإطار الاجتماعي والثقافي الأوسع. تشمل المعايير المهمة الأخرى للتحليل الاجتماعي والثقافي، الفئة الاجتماعية والعرق ومستوى الفقر والمجموعة الاتنية والعمر (مكتب الأمم المتحدة للمستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة). يشمل مفهوم نوع الجنس ما المتوقع من صفات وقدرات والتصرفات المرّجحة للمرأة والرجل. يظهر مفهوم نوع الجنس، المطبق على التحليل الاجتماعي، كيفية بناء تبعية المرأة (أو سيطرة الرجل) من الناحية الاجتماعية. بالتالي، يمكن تغيير التبعية أو وضع حدٍّ لها. إن التبعية ليست محددة بيولوجياً كما وليست ثابتة للأبد (منظمة اليونسكو، في العام 2003).

العلاقات بين الجنسين

تعني العلاقات الاجتماعية بين الرجل، والمرأة، والفتيات والفتيان، التي تحدد كيفية توزيع السلطة بين المرأة والرجل والفتيات والفتيان، وكيف تترجم هذه السلطة في مراكز مختلفة في المجتمع. تختلف العلاقات بين الجنسين بحسب علاقات اجتماعية أخرى، مثل الفئة الاجتماعية، والعرق، والمجموعة الاتنية، إلخ. ستؤثّر هذه العلاقات بشكل كبير على تجارب الرجل أو المرأة على صعيد الإجراءات والمؤسسات كالدعاوى والمحاكم وكيفية تفاعلهم مع غيرهم من الأفراد ضمن هذه المؤسسات.

مراعاة المنظور الجنساني

«أنها عملية تقييم الآثار المترتبة على أي إجراء مخطط يتخذ بالنسبة للرجل والمرأة، بما في ذلك القوانين أو السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وهي استراتيجية ترمي إلى إحالة هواجس المرأة، وكذلك الرجل وتجاربهما إلى بعد أساسي في عملية رسم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية كي يستفيد منها النساء والرجال على قدم المساواة وعدم إدامة التفاوت بينهما حيث أن الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين» (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 1997).

المساواة بين الجنسين

تعني تساوي الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء و الرجال والفتيات والفتيان. ولا تعني المساواة بأن تصبح النساء والرجال الشيء نفسه، بل أن حقوق النساء والرجال ومسؤولياتهم وفرصهم لا تتوقف على ما إذا ولدوا ذكوراً أو إناثاً. فالمساواة بين الجنسين تعني ضمناً أن تؤخذ بعين الاعتبار مصالح واحتياجات وأولويات كل من النساء والرجال. والاعتراف بتنوع المجموعات المختلفة من النساء والرجال. (المرجع: مكتب الأمم المتحدة للمستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة).

الاسماء المختصرة

BCPR	Bureau for Crisis Prevention and Recovery	مكتب منع الأزمات والإنعاش
BDP	Bureau for Development Policy	مكتب السياسات الإنمائية
CEDAW	The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
DEVAW	Declaration on the Elimination of Violence Against Women	إعلان القضاء على العنف ضد المرأة
DGG	Democratic Governance Group	فريق الحكم الديمقراطي
FSU	Family Support Unit	وحدة دعم الأسرة
GBV	Gender-Based Violence	العنف المرتكب على أساس نوع الجنس
ICC	The International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICTR	International Criminal Tribunal for Rwanda	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
ICTY	International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
MDG's	The Millennium Development Goals	الأهداف الإنمائية للألفية
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
SADC	South African Development Community	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIFEM	United Nations Development Fund for Women	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
UNODC	United Nations Office on Drugs and Crime	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

العدالة بين الجنسين

تعني التعامل العادل مع الرجل والمرأة. يفترض تحقيق هذا الإنصاف، اتخاذ إجراءات للتعويض عن المعوقات التاريخية والاجتماعية التي تمنع الرجل والمرأة من العمل على نفس قدم المساواة. العدالة هي وسيلة من أجل تحقيق المساواة (منظمة اليونسكو، في العام 2003).

التحليل حسب النوع الاجتماعي

تعني جمع المعلومات وتحليلها حسب الجنس. وبما أن الرجال والنساء يضطلعون بأدوار مختلفة في المجتمعات وضمن المؤسسات، مثل الشرطة والمحاكم. فمن الممكن أن تختلف تجاربهم ومعارفهم ومهاراتهم واحتياجاتهم. ويقوم التحليل حسب النوع الاجتماعي بتقصي هذه الاختلافات، كي تتمكن السياسات والبرامج والمشاريع من تحديد هذه الاحتياجات وتلبيتها. يسهّل تحليل المعلومات حسب الجنس أيضاً الاستخدام الاستراتيجي للمعرفة والمهارات التي يتمتع بها كل من الرجل والمرأة، والتي من شأنها تحسين بشكل كبير استدامة المبادرات الطويلة الأجل. (منظمة اليونسكو، في العام 2003).

المحايدة من حيث نوع الجنس

تعني الافتراض بأنّ المبادرات الإنمائية سيستفيد منها الرجل والمرأة على قدم المساواة، ما يؤدّي إلى عدم التحليل والتخطيط للعلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة وعلى كيفية تأثير هذه العلاقات على تطوير البرامج.

العدل بين الجنسين

يعني "حماية وترويج الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية على أساس المساواة بين الجنسين. يتطلّب ذلك اعتماد منظور جنساني بالنسبة للحقوق بحدّ ذاتها، كما وتقييم النفاذ إلى هذه الحقوق والعوائق أمام التمتّع بهذه الحقوق من قبل الرجل والمرأة، والفتيات والفتيان، ووضع استراتيجيات مراعية للفروق بين الجنسين من أجل حماية الحقوق وترويجها" (سبيز Spees، 2004). لا تندرج العديد من المسائل المتعلقة بجدول الأعمال الأوسع الخاص بالعدل بين الجنسين، في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالوصول إلى العدالة. لكنّ تعزيز وصول المرأة إلى العدالة أكان بشكل رسمي أو غير رسمي، يرمي إلى إزالة الحواجز الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية أمام المشاركة، كما هو محدد في جدول أعمال العدل بين الجنسين (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، 2004).

العنف المرتكب على أساس نوع الجنس

إنّه تعبير شامل للدلالة على أي فعل مضرّ، يرتكب ضدّ أي فرد قسراً بالاستناد إلى هويته الاجتماعية كرجل أو امرأة (الأمم المتحدة، في العام 2005). عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضدّ المرأة في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة لسنة 1993، على أنّه " أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل ان ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة " (الأمم المتحدة، في العام 1993).

> "نوع الجنس يعني الخصائص الإجتماعية المرتبطة بالذكور والإناث والعلاقات بين الرجل والمرأة والفتيات والفتيان، علاوة على العلاقات بين النساء والعلاقات بين الرجال."

مقدّمة

تشير الحكومة الإلكترونية إلى إستعمال تكنولوجيات قديمة وجديدة من أجل تعزيز فعالية الحكومة وشفافيتها ومساءلتها وتسليمها للخدمات والمعلومات، فضلاً عن تعزيز مشاركة المواطنين في العمليات الديموقراطية، عن طريق شبكات وإقامة شبكات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. بالتالي، تشمل الحكومة الإلكترونية ثلاثة عناصر رئيسية: الإدارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية.

تطور مفهوم الحوكمة ليشمل ليس فقط إدارة القطاع العام للخدمات الفعالة والبيئة المناسبة للتنمية، بل أيضاً تعزيز حقوق الإنسان والحريّات الأساسية. يعود هذا التحول نحو ما يعرف الآن بالحوكمة الديموقراطية، بشكل جزئي إلى العولمة. بدورها تطورت العولمة وقد إنتشرت منذ بداية التسعينيات بفضل التطور السريع والإستعمال الواسع لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

لم يكن بإمكان البلدان النامية إستخدام إمكانية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بنفس سرعة الدول المصنعة. إن مسائل النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات والإستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والإتصالات من بين أمور أخرى، حدّت انتشارها في مثل هذه البلدان. نتيجة لذلك، ركّزت العديد من تكنولوجيات المعلومات والإتصالات الأولية لبرامج ومبادرات التنمية، على النفاذ، كما وفي العديد من الحالات على دعم لبناء القدرات المحلية. في نهاية الألفية، بدأت الحكومات الوطنية بإدراج ضمن جداول أعمالها الخاصة بالتنمية، أستراتجيات وسياسات من اجل تعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات والإتصالات ضمن الحكومات (على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولاية وعلى الصعيد المحلي). أدى ذلك لظهور الحكومة الإلكترونية كمجال رئيسي ومخصص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لأغراض التنمية.

من المهم التشديد على أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ليست محايدة جنسياً، إذ إنه لا يمكن لجميع النساء والرجال النفاذ إليها وإدارتها والتحكّم بها بشكل منصف. بالتالي، يختبر الرجال والنساء منافع وآثار مختلفة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على

جميع الأصعدة، وقد ركّزت العديد من الدراسات حول تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحول القضايا الجنسانية، على هذا الموضوع منذ بداية التسعينيات (هاكفين Hakfin، 2006؛ برنامج الأمم المتحدة الانمائي – برنامج معلومات التنمية في آسيا منطقة المحيط الهادئ، 2007).

> يختبر الرجال والنساء منافع وآثار مختلفة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على جميع الأصعدة

يظهر الاستعراض السريع للمنشورات الموجودة، بأن هذه المسألة هي جديدة نسبياً ويجب استكشافها بالمزيد من التفصيل. ترتكز هذه الوثيقة التمهيدية على هذا العمل الشامل حول تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والقضايا الجنسانية، غير انها تركّز على القضايا الجنسانية الرئيسية المرتبطة بالحكومة الإلكترونية، في إطار عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الحوكمة الديمقراطية. تتألّف هذه القضايا الرئيسية من: (1) عمليات وضع السياسات من أجل وضع خطط للحكومة الإلكترونية. (2) تزويد الخدمات الأساسية والمعلومات العامة عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ و(3)

تمكين أصحاب المصالح، لاسيما النساء، من استعمال شبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من اجل التحاور مع الحكومات بشأن عمليات الحوكمة.

تحتوي الوثيقة التمهيدية على أربعة اقسام: يتألف القسم الأول من لمحة عامة عن الترابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضايا الجنساية والحكومة الالكترونية، ومهمة برنامج الأمم المتخدة الانمائي في ما يتعلق بهذا المجال؛ يقّدم القسم الثاني العمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الانمائي حتى اليوم على صعيد دمج هذه المجالات؛ يرتكز القسم الثالث على القسمين السابقين ويسلّط الضوء على الاعتبارات الجنسانية الرئيسية لوضع البرامج المتعلقة بالحكومة الالكترونية، بما في ذلك العوائق الأساسية، في حين يقدّم القسم الرابع نقاط دخول إلى وضع البرامج المستمرّ بشأن القضايا الجنسانية والحكومة الإلكترونية، كما يقّدم التوصيات لسدّ الثغرة الجنسانية القائمة في التدخلات المعيّنة الحكومة الالكترونية المحّددة.

بشكل إجمالي، تهدف الوثيقة التمهيدية إلى المساهمة في النقاش الشامل حول القضايا الجنسانية والحكومة الإلكترونية، كما تسهّل وضع برامج الحكومة الإلكترونية المراعية للفروق بين الجنسين، من قبل الممارسين التابعين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وشركائهم.

1

مهام لعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضايا الجنسانية والحكومة الإلكترونية

نشأت مسألة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، كمجال عمل جديد في منتصف التسعينيات، في وقت بدأت تُفهم فيه قدرة التكنولوجيات الجديدة بشكل افضل.غير أن وضع البرامج الخاصة بالتنمية في هذا المجال كان يميل إلى التركيز على تزويد النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بدلاً من نشر التكنولوجيات المبتكرة، من أجل المساعدة على معالجة ثغرات التنمية التقليدية والتحديات التي تنطوي عليها.

إن هذا التفسير المحدود لتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، على أنه متعلّق بالنفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، جعل من هذه المسألة، الهدف الانمائي الثامن للألفية، الذي يدعو إلى توفير التكنولوجيات للجميع[1]. يتّبع برنامج الأمم المتحدة الانمائي مقاربة ثنائية للعمل على مسألة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية: (1) تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للفقراء،

> إن ضمان نفاذ النساء وغيرها من الفئات المهّمشة إلى التكنولوجيات الجديدة، وقدرتها على استعمال هذه التكنولوجيات، هي إحدى الاهتمامات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

و(2) الحكومة الإلكترونية. إن ضمان نفاذ النساء وغيرها من الفئات المهّمشة إلى التكنولوجيات الجديدة، وقدرتها على استعمال هذه التكنولوجيات، هي إحدى الاهتمامات الرئيسية في المجالين المشار إليهما أعلاه.

يحّدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بحيث تشمل التكنولوجيات الجديدة و"القديمة" على حدّ سواء، ولا يحصرها باستعمال الانترنت أم الحواسيب الشخصية. يمكن للفئات الأكثر فقراً، النفاذ بشكل أكبر إلى العديد من التكنولوجيات القديمة كالهاتف والراديو، وعادت هذه التكنولوجيات لتكتسب اهمية، وذلك نتيجة التقارب التدريجي بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القديمة والجديدة.

تم اعتماد استراتيجية الحكومة الإلكترونية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بعد استعراض رئيسي لخبرتها التشاركية الشاملة مع الممارسين في البلدان والمناطق المتواجدة فيها. تهدف هذه الاستراتيجية إلى:

- زيادة فعالية المؤسسات الوطنية وشفافيتها ومساءلتها.
- تعزيز النفاذ إلى المعلومات وتحسين توفير الخدمات الأساسية إلى مجمل السكان، ولا سيما الفقراء؛ و
- تعزيز مشاركة المواطنين، لا سيما مشاركة الفقراء والنساء والشباب منهم في العمليات الديمقراطية ووضع السياسات.

خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في العام 1995، بحث المشاركون في مسألة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والقضايا الجنسانية، وتم التطرّق إلى الموضوعين في مستندات المؤتمرات الرسمية ومنتديات المنظمات غير الحكومية. فضلاً عن ذلك، خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في العامين 2003 و2004، تطرّقت النساء بشكل صريح إلى مسألة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للحوكمة ومشاركتهن في هذه الأنواع من الحوكمة. غير أنه تبيّن من هذين الحدثين، الحاجة إلى المزيد من العمل، لا سيما في مجالات السياسة وبناء القدرات وآليات الحوكمة، من اجل المساعدة على تحفيز التغيّر الاجتماعي والسياسي في هذا المجال (أوكسفام Oxfam، 2005).[2]

2

لمحة حول القضايا الجنسانية والحكومة الإلكترونية في عملية وضع البرامج الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي

في العام 2004، قام فريق الحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، برسم الخريطة الجنسانية الخاصة بخطوط خدماته، في الخطوات الأولى من الخطوات العديدة التي قام بها من اجل تعميم المنظور الجنساني بشكل كامل في ممارسة الحوكمة الديمقراطية.

تبع ذلك في العام 2005، استعراض أكثر تعمقاً للخدمات الاستشارية التي يقدّمها فريق الحكم الديمقراطي، ومناقشة الكترونية مرّكزة بشأن شبكة المعرفة الالكترونية حول الحوكمة العالمية، والتي تضم 1،300 عضو، ونهار تعليمي حول المساواة بين الجنسين، لممارسي فريق الحكم الديمقراطي.

تبيّن من الاستعراض، أن تقدماً ملحوظاً قد أُحرز على صعيد إدراج تعميم المنظور الجنساني ضمن عملية وضع البرامج الخاصة بالحوكمة. تبيّن أيضاً أن مستشاري فريق الحكم الديمقراطي تمّكنوا من المساهمة في الجهود التي بذلتها المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، من أجل زيادة عدد النساء في الانتخابات

ومجالس النواب والخدمة العامة، فضلاً عن نشر الدروس المستخلصة والخبرات المكتسبة من كل أنحاء العالم. كما أن مستشاري فريق الحكم الديمقراطي تمكّنوا بشكل متزايد من دعم الجهود الرامية إلى مكافحة التمييز الهيكلي الملحوظ على سبيل المثال، في نزعات توزيع الموارد الوطنية والمحلية والنفاذ إلى حقوق المواطنة، بما في النفاذ إلى العدالة.

من اجل توسيع مساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في برامج الحكومة الإلكترونية، تم إنجاز رسم خريطة شاملة في نهاية العام 2005 لجميع البرامج ذات الصلة المدعومة من المنظمة وشركائها[3]. كشف التمرين، عن 195 مشروع جاري في 100 بلد، كما وبيّن أن **الحاجة إلى الدعم، تغطي خمسة مجالات رئيسية من برامج الحكومة الالكترونية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي**: (1) **النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات**؛ (2) **الادارة الالكترونية**؛ (3) **تقديم الخدمات الالكترونية**: (4) **النفاذ إلى المعلومات باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات** و(5) **المشاركة الالكترونية باستعمال شبكات وعملية إقامة الشبكات الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات**.

تشّكل هذه المجالات الآن جزءاً من المجموعة الأولى لفريق الحكم الديمقراطي: تعزيز المشاركة الشاملة.

فضلاً عن ذلك، أشار استعراض المشاريع هذا إلى أن مبادرات الحكومة الإلكترونية تتخذ شكلين: (1) تدخل مباشر، كالبرامج الفردية التي لديها مخرجات ونتائج واضحة على صعيد الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات و(2) التدخل غير المباشر، كمكوّن من مكوّنات برامج أشمل متعلقة بالحوكمة الديمقراطية. من الناحية التاريخية، كانت المبادرات المباشرة الأولى في إدراج البرامج المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية ضمن جداول المكاتب القطرية. لكن سرعان ما تبيّن أن التدخل الغير مباشر كان هو المحّبذ، وهذا مؤشر جيد بالنسبة لمدى إمكانية إدراج الحكومة الإلكترونية ضمن مجالات تقليدية من عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال الحوكمة الديمقراطية.

بالرغم من ذلك، لا يزال برنامج الأمم المتحدة الانمائي يدعم المشاريع التي تركّز بشكل شبه حصري على الادارة الالكترونية على سبيل المثال. غير أنه في الوقت ذاته، يبدو

أن هذه المشاريع المعنية بالادارة الالكترونية غير مرتبطة بالسياسات والبرامج الأكثر شمولاً و/أو ذات الصلة، المعنية باصلاح الادارة العامة: شراكة منطقية. كذلك، تعاني العديد من مبادرات اصلاح الادارة العامة من نقص في مكوّنات الحوكمة لالكترونية التي قد تحسّن بشكل واضح الادارة العامة وتقديم الخدمات على حد سواء. تشير النتائج الأولية المستخلصة من ممارسات رسم الخريطة الجديدة والجارية الخاصة بالحكومة الإلكترونية، بأن ذلك في تغيّر الآن والتفاعلات بين مختلف خطوط الخدمات والمجموعات، في تزايد. في عدد صغير من البلدان، لعب استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كنقطة دخول إلى وضع البرامج الشاملة الخاصة بالحوكمة ديمقراطية، دوراً أساسياً في تنفيذ هذه البرامج على الأرض.

إن نشاطات الحكومة الإلكترونية ليست محصورة بالمؤسسات الحكومية فحسب. على سبيل المثال، إن مجالس النواب والعمليات الانتخابية (بما في ذلك الهيئات الانتخابية المستقلة)، ليست هيئات حكومية، لكنها تشكّل جزءاً من عمليات الحوكمة الديمقراطية الشاملة. ينطبق الأمر ذاته على لجان حقوق الانسان، ولجان مكافحة الفساد، على سبيل المثال، لتحديد أي من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يجب استعمالها لضمان عمليات شفافة وقابلة للمساءلة، ولتسهيل مشاركة أصحاب المصالح الناشطة. بالتالي، فمن غير المفاجئ أنّ برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد سبق وبدأ بدعم مبادرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ي هذه المجالات.

بشكل عام، يبقى تحديات مهمة على صعيد إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين، ضمن الحكومة الإلكترونية. قد يكون أهم تحّد محدد من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، هو غياب البرامج المرتكزة على التحاليل الجنسانية الدقيقة. في العديد من الحالات، تتوّفر بيانات من أجل رصد من يقوم باستعمال خدمات حكومية معيّنة مقّدمة عن طريق حلول الحكومة الإلكترونية، إلا أنّه ليس هناك من تحاليل لرصد أنماط الاستهلاك الجنساني، لمثل هذه الخدمات. قد يساعد فهم أنماط الاستعمال، على إعادة توزيع الموارد وفقاً للحاجة.

تشّكل السياسات مجالاً مهماً آخر تم فيه تجاهل اعتبارات المساواة بين الجنسين بشكل كبير. كانت المشورة بشأن السياسات محايدة جنسياً نوعاً ما، ام كانت تركّز على تمكين المرأة. وقد تم الافتراض بان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إمّا محايدة أم أنها تعالج الثغرات الجنسانية لوحدها. وقد كانت هذه هي الحالة، بغض النظر عمّا إذا كانت النساء أم الرجال يقدّمون المشورة بشأن السياسات في مجالات تركيز مختلفة، كتنسيق المعونة والتخطيط الاقليمي واللامركزية ومراقبة الموازنة والتوظيف أم حقوق الأقليات.

في العديد من الحالات، تتوّفر بيانات من أجل رصد من يقوم باستعمال خدمات حكومية معيّنة مقّدمة عن طريق حلول الحكومة الإلكترونية، إلا أنّه ليس هناك من تحاليل لرصد أنماط الاستهلاك الجنساني، لمثل هذه الخدمات. قد يساعد فهم أنماط الاستعمال، على إعادة توزيع الموارد وفقاً للحاجة

3

القضايا الجنسانية الرئيسية للحوكمة الالكترونية

إن فهم الأدوار والمسؤوليات الجنسانية منذ البداية، ضروري لضمان عدم تكرار برامج وسياسات الحكومة الإلكترونية للثغرات الجنسانية في الخدمات والمؤسسات الحكومية.

تواجه النساء عوائق حقيقية في ما يتعلق باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما أن تزويد الخدمات الالكترونية (توّفر الخدمات العامة المزوّدة الكترونياً، كسجلات الأراضي والمستندات المدنية) ، لا يأخذ بعين الاعتبار هذه الثغرات الجنسانية واحتياجات النساء الأساسية. على سبيل المثال، قد ترّجح برامج الحكومة الإلكترونية الحالية، جوازات السفر، على إصدار شهادات الولادة، بالرغم من انها مطلوبة في العديد من البلدان من أجل إدخال الأولاد إلى المدارس الحكومية. بالتالي، سيكون لهذا النوع الأخير من برامج الحوكمة، تأثيراً إنمائياً على النساء والفتيات، أكبر من تأثير نوع البرامج الأول.

يمكن معالجة هذه المسائل بشكل ملموس، عبر ضمان "اصغاء" مبادرات الحكومة الإلكترونية لاحتياجات المواطنين، وإشراكهم في عملية تحديد الأولويات والقرارات، فضلاً عن إشراكهم في تصميم السياسات وتطبيق البرامج على حد سواء. يعني ذلك تقييم مختلف احتياجات الرجال والنساء، الاجتماعية الاقتصادية وعلى صعيد المعلومات، منذ البداية، بما في ذلك الطرق الفريدة التي يقوم الرجال والنساء من خلالها، بتنظيم الشبكات وحشدها وحتى إقامتها على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية.

بشكل عام، **هناك خمسة مجالات رئيسية للحكومة الالكترونية، حيث يمكن تعزيز المساواة بين الجنسين، وهي التالية:** (1) **تصميم سياسات واستراتيجيات الحكومة الاكترونية؛** (2) **تقديم الخدمات الاكترونية الأساسية؛** (3) **مشاركة المواطنين الالكترونية، لا سيما الفئات المهّمشة والنساء والشباب منهم؛** (4) **النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،** و(5) **النفاذ إلى المعلومات العامة عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.** تجدر الاشارة إلى أن المسألتين رقم 1 و4، ليست محصورتين بالحكومة الإلكترونية، إذ إنها أوسع، وتتعلقان بمسألة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، ووضع السياسات العامة ككل.

تصميم سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية

غالباً ما يتم استبعاد قضايا النساء والقضايا الجنسانية من سياسة الحكومة الإلكترونية والأطر القانونية

تشير البينات الحالية إلى أن معظم استراتيجيات وسياسات الحكومة الإلكترونية الحالية "قائمة على التزويد"، مع مدخلات قليلة أم غياب المدخلات من أصحاب المصالح غير الحكوميين. فضلاً عن ذلك، تركّز معظم هذه الاستراتيجيات لدرجة كبيرة، على الادارة الالكترونية، مع تركيز قليل على الخدمات الالكترونية، فكيف بالأحرى تزويد الخدمات الأساسية إلى الفقراء والفئات المهمشة. بالتالي، فمن غير المفاجئ أن معظم استراتيجيات الحكومة الإلكترونية هي محايدة جنسياً ولا تعالج بشكل صريح مسائل المساواة أم اهتمامات النساء.

تؤكد التقارير من بعض المناطق، على أنّه غالباً ما تكون النساء غير ممثلات في اللجان التي تضع السياسات والاستراتيجيات على الصعيد المحلي أم الوطني، وعندما يشاركن، يفوق عدد الرجال الذين يسيطرون على جدول الأعمال، عدد النساء. والأكثر من ذلك، نادراً

"تؤكد التقارير من بعض المناطق، على أنّه غالباً ما تكون النساء غير ممثلات في اللجان التي تضع السياسات والاستراتيجيات على الصعيد المحلي أم الوطني، وعندما يشاركن، يفوق عدد الرجال الذين يسيطرون على جدول الأعمال، عدد النساء"

الاطار 1: اعتبارات المساواة بين الجنسين ضمن الاطار القانوني

إن الاطار القانوني الضروري لتعزيز سياسات وبرامج الحكومة الإلكترونية، ليس محايداً جنسياً. تظهر الأسئلة أدناه بعض الأبعاد الجنسانية للمعلومات والتكنولوجيا، التي يتعيّن على واضعي السياسات أخذها بعين الاعتبار، لدى استعراضهم أم وضعهم للأطر القانونية الخاصة بالحكومة الإلكترونية.

- **القيود على التدفق الحر للمعلومات وتبادلها:** ما هي أنواع المعلومات العامة التي يمكن للنساء والرجال النفاذ إليها؟ ما هي مصادر المعلومات الأخرى لمجموعات الرجال والنساء المختلفة؟
- **مراقبة محتويات بث الاذاعات والتلفزيونات والمعلومات المتوّفرة على الانترنت.** ما هي المحتويات التي تخضع للرقابة؟ أتستغل هذه المحتويات الرجال والنساء؟ أسيؤثّر إخضاع المحتويات للرقابة، على نفاذهم إلى الخدمات الصحية أم غيرها من الخدمات؟
- **نظام منح التراخيص الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخدمات التسجيل و/أو أنواع التكنولوجيات المتوّفرة (على سبيل المثال، الأقمار الاصطناعية).** كيف يؤثّر ذلك على الخيارات الرسمية أم غير الرسمية التي يستعملها الرجال و/أو النساء للمشاركة في وضع السياسات والعمليات السياسية؟ أسيؤثر النظام على الرجال والنساء بنفس الطريقة؟
- **الأنظمة المتعلقة بالخصوصية والأمن والسرية في النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واستعمالها من أجل تشاطر المعلومات.** أستؤثّر الأنظمة على حقوق النساء أم الرجال في التمتع بحريتهم المدنية والسياسية؟
- **الحكومات أم المنظمات السياسية التي تعزز جداول أعمالها من خلال تملّك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتحكم بها.** أستفاقم مراقبة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فقر النساء أم الرجال، نظراً إلى اختلاف نقاط الانطلاق الخاصة بهم، على صعيد النفاذ إلى الموارد؟

ما يتم اعتبار القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، على أنها قضايا أولوية. على سبيل المثال، أظهر تقرير أُجري في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، ان الخطط الوطنية التي تحدد "توّجه وسرعة والمجالات الأولوية لعملية تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على جميع فئات المجتمع، لم تشمل الاعتبارات الجنسانية.

لحسن الحظ، هناك بعض الأمثلة التي تقدّم نماذجاً عن التغيير. في ألبانيا، طُلب من منظمة نسائية محلية إيداء تعليقها حول المكوّنات الجنسانية لمشروع استراتيجية وطنية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي تضمّنت مكوّن كبير متعلق بالحكومة الكترونية. اشترك الخبراء الجنسانيون في مراحل مختلفة من وضع الاستراتيجية.

لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة، تركيز مناصر للفقراء، يهدف إلى تعزيز تقديم الخدمات الاكترونية الأساسية والمعلومات إلى أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع. يكّمل ذلك تركيز على المشاركة الالكترونية، لاسيما على الصعيد المحلي. بالتالي، توّفر أساساً مثمراً لادراج القضايا الجنسانية ضمن جدول أعمال السياسات وإشراك المزيد من شبكات النساء في مناقشات السياسات وعمليات صنع القرارات، من أجل معالجة قضايا جنسانية ملموسة.

على صعيد أكثر تحديداً، إن للاطار القانوني لتطبيق سياسات وبرامج الحكومة الإلكترونية بشكل فعّال، تداعيات مهمة على علاقات المواطنين بالحكومات وحرية النفاذ إلى المعلومات والمشاركة في عمليات الحوكمة وحقوق الانسان (راجع الاطار رقم 1).

> يشكّل التحليل الجنساني خطوة مهمة أولى لتحديد إلى أي مدى تستجيب خدمات الحكومة لاحتياجات وأولويات الرجال والنساء على اصعدة اجتماعية واقتصادية مختلفة

تقديم الخدمات الالكترونية الأساسية

يمكن للحكومة الالكترونية تسهيل تقديم الحكومات للخدمات بشكل فعال، مع النهوض بالمساواة بين الجنسين

يشكّل تقديم الخدمات بطريقة اكثر فعالية على صعيد الكلفة وعلى صعيد أوسع، إحدى الأهداف الرئيسية لأي استراتيجية حكومة الكترونية. في حين أن الحكومات تركّز بشكل أولي على عملياتها الخاصة، تبدأ في النهاية بتقديم مجموعة أوسع من الخدمات يمكن للمواطنين النفاذ إليها بسهولة نسبية. تتمحور المسألة هنا حول الطريقة التي يتم بموجبها إعطاء الخدمات الأولوية، وبالتالي يتم نشرها.

يشكّل التحليل الجنساني خطوة مهمة أولى لتحديد إلى أي مدى تستجيب خدمات الحكومة لاحتياجات وأولويات الرجال والنساء على اصعدة اجتماعية واقتصادية مختلفة. يتعيّن على هذه التحاليل البحث في الموازنات والموارد الموّزعة، وفقاً الخطوط الجنسانية للخدمات الأساسية. على سبيل المثال، ستعطي عادة النساء في العائلة الأولوية إلى التعليم والخدمات الصحية، ولن يولين الكثير من الاهتمام للحصول على جوازات السفر على الانترنت. بالتالي، تتمحور المسألة حول إذا ما كانت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعزز فرصها للنفاذ إلى مثل هذه الخدمات، مع إزالة معظم عوائق الدخول القائمة حالياً. إن جمع المعلومات المصّنفة حول النفاذ المختلف للنساء والرجال إلى الخدمات الأساسية، ومدى استفادتهم من هذه الخدمات، أساسي في تحديد الاحتياجات والثغرات في تزويد الخدمات. يتعيّن بعد ذلك على هذا التحليل أن يشكّل اساس توزيع الموارد، لكي تّقدم الخدمات في المجالات الأكثر حاجة إليها وبطريقة تلّبي هذه الاحتياجات.

هناك أمثلة عن الجهود التي بُذلت لاستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل دعم المساواة بين الجنسين وتقليص الفقر. في الهند على سبيل المثال، يدعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي الحكومة، في البرامج التجريبية التي تدمج تقديم الخدمات الالكترونية والحكومة الإلكترونية وسبل العيش الريفية وتمكين المرأة[4]. تهدف هذه البرامج التجريبية إلى تحسين سرعة وملاءمة وفعالية تسليم الخدمات العامة، عبر تمكين نفاذ النساء والرجال الفقراء إلى المعلومات على الخط، كتسجيل الأراضي وغيرها من الخدمات الحكومية المتنوّعة.

يظهر مثلٌ من أرمينيا وبلغاريا قدرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على التعاون مع الشركاء، من أجل تعزيز تقديم الخدمات الالكترونية، والبدء باشراك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات على صعيد الحكومة الإلكترونية (راجع الاطار رقم 2).

الاطار 2: ربط المجموعات في أرمينيا وبلغاريا بالخدمات الالكترونية

في **أرمينيا**، ساعد المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، الحكومة على إنشاء مراكز نفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المناطق دون الاقليمية، وذلك ضمن مباني البلدية لتسهيل نفاذ المجموعات. عالج فريق عمل المشروع مختلف الاهتمامات الاجتماعية والسياسية، على سبيل المثال، اجتمع فريق المشروع مع السلطات المحلية ليشرحوا لهم بأن نفاذ المجتمعات إلى المستندات البلدية لا يشكّل خطراً. ساعد المشروع على إزالة المركزية عن النفاذ إلى المعلومات، وبالتالي، إلى بعض السلطات، من الصعيد المركزي إلى الصعيد المحلي. غير أنه تم تفويت فرصة توسيع النفاذ. في حين أنه تم جمع المعلومات بشأن كيفية استعمال المجموعات للمراكز، لم يتم تحليلها من أجل مراقبة إذا ما كان الأشخاص الضعفاء من حيث الجنس أم العمر أم الموقع أم الدخل أم غيرها من العوامل، يستفيدون من الخدمات. لقد كان من الممكن معالجة أي قيد على صعيد القضايا الجنسانية أم غيرها من القيود على النفاذ عبر تدخلات إضافية، لو تم جمع هذه المعلومات.

في **بلغاريا**، دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي إنشاء نقاط نفاذ إلى الانترنت، للمواطنين، عبر مراكز اتصالات رقمية، والجامعات والمناطق الريفية ومراكز التوظيف. أُنشئت معظم المراكز المحلية المتعددة المهام، في مناطق بعيدة ام ضعيفة اقتصادياً، من أجل تحسين تزويد الخدمات إلى الفقراء. كان الزبائن من المقاولين الصغار والمزارعين والباطلين عن العمل والتلامذة والمعلمين والمنظمات غير الحكومية والمواطنين العاديين. ركّزت التدخلات على تمكين النساء والرجال على حد سواء لضمان النفاذ والمشاركة على قدم المساواة. هنا أيضاً، هناك حاجة للمزيد من المعلومات، بالارتكاز على نتائج التحليل الجنساني، حول كيف تمّكن هذه البرامج النساء والرجال[5]، بشكل خاص.

المشاركة الالكترونية وإقامة الشبكات

تكمن إحدى الأهداف الرئيسية للحكومة الالكترونية، في تعزيز مشاركة الرجال والنساء في عمليات صنع القرارات، عبر شبكات تكنولوجيات معلومات واتصالات وإقامة الشبكات مع الحكومات، على حدّ سواء.

إن زيادة عدد النساء والفقراء في الحوكمة المحلية ليتمكنوا من التعبير عن أولوياتهم على صعيد تزويد الخدمات الأساسية، ضروري لتحقيق نتائج فعلية لبرامج الحكومة الإلكترونية. من المرّجح أن تزيد قدرة المواطنين وأصحاب المصالح على التأثير على السياسات وتوزيع الموارد وفقاً لاحتياجاتهم، إذا ما تحسّنت قدرتهم على التفاعل مع الحكومات، عبر مختلف القنوات التفاعلية التي تقدّمها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القديمة والجديدة.

من المهّم أيضاً فهم كيف قد تؤثّر الأدوار الجنسانية على المشاركة في الحكم المحلي، كتحديد فرص الرجال والنساء على إنشاء أنظمة شبكات تكنولوجيات معلومات واتصالات بديلة أم مجتمعية، مبنية على الشبكات البشرية القائمة. هذه نقطة أساسية، لأنه عادة ما تُقام شبكات موازية، ينتهي بها الأمر بمنافسة الشبكات السابقة.

يحدد السياق الإجتماعي والسياسي السائد، الفرص لإقامة الشبكات من خلال تكنولوجيات المعلومات والإتصالات. إن الإرادة السياسية ضرورية لإطلاق أي عملية مشاركة إلكترونية. إنما هذه ليست عملية تنازلية فحسب، إذ إنه يمكن للشبكات المنطلقة من القاعدة والموجهة نحو العمل الجماعي من قبل السكان،على سبيل المثال، أن تجذب إهتمام الحكومات المحلية إلى القضايا المحددة التي ترفعها المجتمعات، لا سيما خلال الحملات الأنتخابية. قد يؤثر الإستقرار السياسي على سبيل المثال، على شعور الناس بالأمان للذهاب إلى مقاهي الإنترنت أم المراكز الاجتماعية أم غيرها من المواقع حيث تتوفر تكنولوجيات المعلومات والإتصالات. حتى في البيئات الآمنة سياسياً، هناك إعتبار مهم آخر، وهو السلامة الجسدية للرجال والنساء وحريتهم في التوجه إلى المواقع حيث تتوفر تكنولوجيات المعلومات والإتصالات. يمكن على سبيل المثال تعزيز فرص إقامة الشبكات للنساء، عندما يتم تدريب المسؤولين عن الشؤون الأمنية بحيث يراعون الإعتبارات الجنسانية لدى تطبيقهم للقانون والنظام وتسهيلهم لنفاذ النساء إلى الخدمات. قد تُحرم النساء من استعمال مراكز النفاذ العامة إذا كان المستعملون الآخرون يقومون بتنزيل محتويات مهينة.

بالإضافة إلى الأدوار ام التوقعات الجنسانية المحددة إجتماعياً، قد تشجع عوامل أخرى أم تعيق النساء والرجال من المشاركة العامة. على سبيل المثال، وصف الرجال والنساء في وسائل الإعلام ام التمييز ضد أعضاء مجموعات عرقية محددة.

الاطار 3: سد الثغرات الجنسانية، باستعمال شبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية

يعزز برنامج تسخير تكنولوجيات الملعومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية، استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل زيادة مساءلة الحكومة، وتخفيض تكاليف تزويد الخدمات ودعم التزويد الأفضل وتحسين الفعالية وتعزيز الديمقراطية الأكثر تشاركية. تشتمل المبادرة على دعم خدمات الحكومة الالكترونية من اجل مساعدة الدول العربية على معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها حالياً على صعيد النمو الاقتصادي والعمل والسكان (e-government at Arab sharing Portal e-gov@ASP).

تم إنشاء خدمة متخصصة من أجل دعم حقوق النساء والأولاد في النفاذ إلى المعلومات (تسخير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية – جمعية دعم حقوق المرأة والأطفال من خلال تكنولوجيا المعلومات WRCATI)، وذلك بهدف تعزيز قدرات النساء على النفاذ إلى المعرفة من خلال إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وعلى التواصل بشكل أكثر فعالية وعلى الوصول إلى الفرص المولدة للمداخيل. تهدف المبادرة ايضاً إلى تزويد النساء الفقيرات بالمعلومات القانونية، ضمن مجموعة كاملة، من خلال المواقع الإلكترونية والأقراص المدمجة، للاجابة على الاسئلة وتقديم المعلومات حول محاكم الأسر، على سبيل المثال، مع الأخذ بعين الإعتبار، مسائل كمسألة مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة المتدنية لدى العديد من النساء. في اليمن على سبيل المثال، تستعمل منظمة غير حكومية تعمل على حقوق المرأة وتدريب القيادات، موارد وفّرتها جمعية دعم حقوق المرأة والاطفال من خلال تكنولوجيا المعلومات. نظراً إلى أن مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء هي من بين الأدنى في المنطقة، هناك ميّسرون لتمكين النساء من النفاذ إلى المعلومات بشأن حقوقهن في الملكية والحضانة وغيرها من المجالات. بالتالي، تتجهز النساء المشاركات في هذه المبادرة، بالمعرفة القانونية التي يحتجنها ليتمكن من التعبير عن أولوياتهن إلى الحكومة، بشأن تزويد الخدمات المتعلقة بهذه القضايا.

النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات

من المتوقع أن تواجه النساء نفاذاً محدوداً لتكنولوجيات المعلومات والإتصالات، كما قد يواجهن مستويات أدنى من إمكانية الإتصال.

من دون النفاذ الجسدي إلى شبكات تكنولوجيات المعلومات والإتصالات والقدرة على استعمالها بشكل فعال، لا يمكن للمواطنين والمنظمات المجتمعية، استعمال تكنولوجيات المعلومات والإتصالات من أجل تعزيز قدرتهم على المشاركة في العمليات الديموقراطية الواسعة. دعمت البرامج الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإتصال والنفاذ من خلال المساعدة على إنشاء مراكز محلية متعددة المهام، والاستثمار في تكنولوجيات إنشاء الشبكات، وتعزيز القدرة على استعامل تكنولوجيات المعلومات والإتصالات على مستويات مختلفة.

يؤثر اختلاف الجنس على الفرص والتحديات على صعيد الإتصال والنفاذ. على سبيل المثال، قد يكون الإستثمار الإضافي في مسألة إلمام النساء بالقراءة والكتابة، ضروري من أجل معالجة العوائق على صعيد الإلمام بالقراءة والكتابة التي تعيق نفاذها الاساسي إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات. قد تحتاج النساء أيضاً إلى المزيد من التدريب على صعيد استعمال البرامجيات. إن ساعات العمل غير المرنة للرجال في القطاع الرسمي والعبء المزدوج للعمل المنزلي والوظيفة، الذي تتحمله النساء، قد يحد من قدرتهن على النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات. فضلاً عن ذلك، سيواجه أغلبية الفقراء تكاليف في التنقل، ومن المرجح أن يستثمروا اقل من الآخرين في النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات، إلا في حال كان المحتوى مناسباً لوضعهم وسياقهم.

إن نفاذ النساء والرجال على قدم المساواة إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات خارج المنزل، كما في مقاهي الإنترنت أم غيرها من الاماكن المشابة، قد يكون منوطاً بحريتهم في التنقل؛ يتمتع الرجال عادة في العديد من المجتمعات بحرية أكبر. بالنسبة للنساء، على وجه خاص، يشكل وجود مراكز مجتمعية آمنة، عاملاً أساسياً في تحديد النفاذ. تبيّن أن وجود مجتمع مدني

ومنظمات محلية ذات سمعة جيدة، يساهم بشكل كبير في تحسين نفاذ النساء وغيرها من الفئات المهمشة.

إن المسائل الاساسية التي يتعين اخذها بعين الإعتبار لدى إنشاء تكنولوجيات المعلومات والإتصالات، هي التالية: البنى التحتية، أنواع تكنولوجيات المعلومات والإتصالات، الكلفة والقدرة.

- **البنى التحتية**: قد تعاني المناطق الفقيرة أم النائية من نقص في الكهرباء لربطها بتكنولوجيات المعلومات والإتصالات، وقد لا تغطي إشارات التلفاز والراديو جميع السكان في بلد معين. يمكن تحديد الإتصال والنفاذ من خلال مدى قدرتها على الإنتقال، وتعتمد هذه الأخيرة بدورها على عوامل كنوعية وقرب الطرقات وتوفر وسائل النقل الآمنة والموثوقة والرخيصة. غير أنه في حين أن البنى التحتية هي شرط مسبق، لا يجب أن تشكل الهدف النهائي لمبادرة برنامج، بدلاً من ذلك، يجب ان تشكل وسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى كتزويد الخدمات الأساسية وإنشاء الشبكات.

يؤثر اختلاف الجنس على الفرص والتحديات على صعيد الإتصال والنفاذ. على سبيل المثال، قد يكون الإستثمار الإضافي في مسألة إلمام النساء بالقراءة والكتابة، ضروري من أجل معالجة العوائق على صعيد الإلمام بالقراءة والكتابة التي تعيق نفاذها الاساسي إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات. قد تحتاج النساء ايضاً إلى المزيد من التدريب على صعيد استعمال البرامجيات

- **أنواع تكنولوجيات المعلومات والإتصالات:** في المنزل ام المجتمع، قد تعتمد أنواع تكنولوجيات المعلومات والإتصالات المتوفرة أي التلفزيونات والراديوهات والاجهزة الخليوية والحواسيب إلخ، والاشخاص المؤهلين لإستعمالها، على من يتحكم بمدخول الاسرة. يبقى المعتقد سائداً في معظم السياقات، بأن الرجال هم المسؤولين اولاً عن مدخول العائلة.
- **تكاليف تكنولجيات المعلومات والإتصالات:** قد لا يتمتع النساء والرجال والفقراء والاشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية، من مداخيل كافية تمكّنهم من شراء تكنولوجيات جديدة، والتكاليف المرافقة كالتسجل في خدمة الإنترنت ام الهواتف النقالة. النساء بشكل خاص مرجحات للحصول على مدخول اقل من الرجال. غير انه تجدر

الاطار 4: النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات لأغراض خدمات الحكومة الإلكترونية، شبكة الشعب اولاً في جزر سليمان.

تتألف جزر سليمان من حوالي 850 جزيرة، معظمها متأخرة النمو ومنتشرة على منطقة واسعة من منطقة المحيط الهادىء. شهد البلد مرحلة من الإضطرابات العرقية والإقتصاد في حالة إنهيار شبه تام. حالياً إن الوسيلتين الوحيدتين لإتصال المواقع البعيدة بالعالم الخارجي، هي الراديوهات القصيرة الموجات أم هواتف الساتلايت. عندما يتم استعمال الراديوهات القصيرة الموجات للإتصالات الصوتية، غالباً ما تتطلب ساعات من الإنتظار وإعادة التجربة وأحياناً تذهب المحاولات سداً وبكلفة لا تزال مرتفعة جداً بالنسبة لسكان الريف الذي يعيشون في إقتصاد غير نقدي وكفافي بشكل رئيسي. إن السرية مستحيلة. الهواتف بالساتلايت، لدى توفرها، تفوق القدرة المالية لمعظم السكان، بغض النظر عن المكان المنوي الإتصال به.

تدعم شبكة الشعب أولاً، التنمية الريفية وبناء السلام من خلال تمكين الإتصال الريفي الرخيص والمستدام، وتسهيل تبادل المعلومات بين اصحاب المصالح والمجتمعات في جزر سليمان.[2] مع دعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة، أنشىء نظام إتصالات ريفي متزايد بالإرتكاز على شبكات البريد الإلكتروني اللاسلكي، على النطاق الترددي HF وهو ملك للمجتمع. تشكل محطات البريد الإلكتروني المحلي الخاصة بشبكة الشعب أولاً، الرابط الوحيد مع العالم الخارجي عبر تزويد المجموعات المشاركة بالنفاذ إلى الخدمات الصحية والعامة والتعليم، وعبر تمكين الإتصال الاساسي بالعائلة والزملاء المهنيين.

تولي شبكة الشعب اولاً، إهتماماً خاصاً للمساواة بين الجنسين والحوكمة الديموقراطية وتساعد النساء، لا سيما الريفيات الفقيرات منهن على إقامة الشبكات والنفاذ إلى الخدمات المهمة لهن، والتواصل مع المنظمات النسائية. فضلاً عن ذلك، تطوّر هذه الشبكة قدرة العديد من الشركاء في التنمية على إقامة الشبكات ايضاً، لا سيما من وإلى المناطق الريفية. تقع شبكة من محطات البريد الإلكتروني المحلية الريفية في الجزر البعيدة في البلد، وعادة ما تكون ضمن العيادات في المقاطعات أم المدارس أم غيرها من المنشآت العامة الآمنة والتي يمكن الوصول إليها. يعزز النظام المملوك بالكامل من المجتمع، نفاذ المجتمع إلى المعلومات المناسبة للثقافة المحلية.

الإشارة إلى ان تكلفة تكنولوجيات المعلومات والإتصالات تنخفض بشكل كبير، في حين ان نوع التكنولوجيات أصبح اكثر تقدماً وله تغطية عالمية.

- **القدرة:** يختلف مدى توفر الفرص التعليمية والتدريبية العادلة إلى النساء والرجال في المجتمعات المختلفة. تشكّل معالجة الامية، خطوة مهمة نحو بناء قدرات مستخدمي تكنولوجيات المعلومات والإتصالات، فضلاً عن تزويد التدريب لبناء مهارات الطباعة والقدرة على استعمال مختلف البرامج، لدى الأشخاص، لا سيما النساء منهم. بما أن محتوى الإنترنت لا يزال باللغة الإنجليزية بشكل كبير وغيرها من اللغات غير المحلية، هناك إعتبار مهم آخر، وهو إذا ما كان امام الرجال والنساء، فرص لتعلّم لغات أخرى أم إذا ما كان يمكن ترجمة المحتوى إلى اللغات المحلية. إن التمويل والدعم من جانب الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، اساسيان لتحقيق فرص متكافئة للنفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات وإستعمالها.

النفاذ إلى المعلومات عن طريق تكنولوجيات المعلومات والإتصالات

إن الحكومات ليست بحاجة إلى توفير المزيد من المعلومات فحسب، بل ستحتاج عليها ايضاً ضمان تقديم المعلومات ضمن مجموعة من الاشكال مناسبة للرجال والنساء.

لقد دعمت البرامج الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استعمال تكنولوجيات المعلومات والإتصالات من أجل تقديم طرق سريعة وغير مكلفة نسبياً لنشر وتبادل المعلومات. لقد شملت مجالات الدعم، وسائل الإعلام البديلة المرتكزة على تكنولوجيات المعلومات والإتصالات البديلة، وترجمة المحتويات إلى اللغات المحلية وحماية المعلومات العامة والقوانين حول الحق بالحصول على المعلومات، بما في ذلك المعلومات الرقمية.

غير انه، ونظراً لاختلاف احتياجات النساء والرجال على صعيد المعلومات والخدمات العامة، يجب تصميم محتويات وطريقة الابلاغ عن المعلومات العامة، بحيث تمّكن كلاً من الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء منهم، على النفاذ إلى حقوقهم وخدماتهم. على سبيل المثال، قد يكون النساء والرجال مهيئين أكثر للنفاذ إلى المعلومات عبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، عندما يرون أنفسهم وقضاياهم ممثلة في مختلف وسائل الاعلام. لتمكين النساء، قد يتعيّن عليهن رؤية المزيد من القدوات في الاعلام، كالمذيعات أم مديرات المواقع أم المعلّقات أم الضيوف المدعوين من النساء، اللواتي يمكنهن معالجة القضايا الرئيسية على صعيد المساواة بين الجنسين.

فضلاً عن ذلك، وفّرت تكنولوجيات المعلومات والإتصالات قنوات جديدة ومفتوحة لنشوء وسائل إعلام مستقلة قد تزود المجتمعات المحلية بمعلومات مناصرة للفقراء ومتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. يشكّل توفير المحتويات في اللغات المحلية، خطوة مهمة أولى لإبراز المنافع المحتملة لتكنولوجيات المعلومات والإتصالات للأشخاص، ولا سيما لتشجيع المواطنين على المشاركة بشكل ناشط في الحكم والسياسة الإنمائية. فضلاً عن ذلك، يجب تحليل المحتوى بحد ذاته من منظور جنساني. لعرض المحتوى أيضاً تداعيات

لتمكين النساء، قد يتعيّن عليهن رؤية المزيد من القدوات في الاعلام، كالمذيعات أم مديرات المواقع أم المعلّقات أم الضيوف المدعوين من النساء، اللواتي يمكنهن معالجة القضايا الرئيسية على صعيد المساواة بين الجنسين

الإطار 5: شبكة التنمية المستدامة في هندوراس

تم تأسيس شبكة التنمية المستدامة في هندوراس Red de Desarrollo Sostenible de Honduras، في العام 1994 بدعم من برنامج الامم المتحدة الإنمائي. وتعتبر هذه الشبكة نفسها كـ"النظام المعلوماتي للمجتمع المدني"، نظراً إلى أنها تصل الأشخاص الذين يملكون المعلومات بالاشخاص الذين هم بحاجة إليها، وكذلك تربط الاشخاص الذين يحتاجون للمعلومات بالموارد. حازت شبكة التنمية المستدامة على التقدير المحلي ودالولي عندما مكّنت شبكاتها، الدولة والمجتمع المدني من الإستجابة بسرعة أكبر في الفترة التي تلت كارثة إعصار ميتش في العام 1998، كما أنها ومكّنت الجهات الفاعلة المحلية من الحصول على المعلومات المتوّقرة منة قبل الوكالات الخارجية. بعد ذلك، إرتفع عدد هذه الشبكات بشكل ملحوظ. في الجزء الأول من هذا العقد، وفّرت هذه المنظمة غير الحكومية خدمات البريد الإلكتروني والنفاذ إلى الإنترنت إلى 449 منظمة في 18 مقاطعة في الهندوراس، 60% منها منظمات غير حكومية. (هيجاب Hijab 2001).

مكّنت لائحة مناقشات شبكة التنمية المستدامة في الهندوراس، المنظمات غير الحكومية من تشاطر الخبرات في مجالات معيّن، مثل الدين الخارجي وشفافية الحكومة والجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، فضلاً عن إعادة الإعمار، والقضايا الجنسانية والبيئة وغيرها من المجالات. تقدر المنظمات الحكومية القدرة على النفاذ إلى المعلومات والتواصل مع المنظمات المحلية والدولية الأخرى، حول المشاريع التجريبية الخاصة بها.

لا توفر شبكة التنمية المستدامة الخدمات بأسعار مقبولة فقط، بل تضيف قيمة للتدريب ولتحضير المحتوى. في المراحل الأولى، تعودت النساء على التكنولوجيا أكثر من الرجال، إذ أنها كانت الأسبق إلى إستعمالها، نظراً إلى كونها أمينات سر، وفي وقتها كان سبعة من أصل عشرة من مدربي شبكة التنمية المستدامة، من النساء. تعمل شبكة التنمية المستدامة أيضاً مع حرفيين، معظمهم من النساء، لتمكينهن من بيع منتجاتهن عبر الإنترنت. ينطوي المشروع ايضاً على تحسين عمليات الإنتاج لضمان تنافسية المنتجات في الاسواق الأجنبية.

جنسانية، إذ أنه يجب عرض المعلومات والمسائل بحيث يسهل فهمها وإستخدامها من قبل الرجال والنساء والفقراء.

على سبيل المثال، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجتماع تشاوري بين جهات معنية متعددة، تم تنظيمه من قبل وزارة الإعلام والبث في الهند، مما وّفر مدخلات لسياسة منّقحة حول محتويات وسائل الإعلام. كانت النتيجة أن السياسة المنقّحة مكّنت لجان كبار المسؤولين من تحديد المحتوى وبث برامج ذات صلة بالمجتمع مخصصة للإستهلاك المحلي. لاحقاً، استخدم المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإذاعة في المجتمعات كعنصر أساسي في برامج الحشد الأجتماعي واللامركزية الخاصة به.[6] يشكّل الهندوراس، مثالاً آخر عن توفير التدريب وتطوير المحتوى المحلي وإقامة الشبكات، كما هو مبيّن في الإطار رقم 5.

اقرّ حوالي ثلاثين بلد نام، قوانين حرية الإعلام، ما يشكل خطوة أولى في تعزيز النفاذ العام إلى السجلات والمعلومات العامة والحكومية. غير أنه، وفي ما يتعلق بتطبيق هذه القوانين، تكمن المسألة الرئيسية في الحرص على أن يكون النفاذ إلى هذه الموارد، بسيطاً وحراً للمواطنين والجهات المعنية بشكل عام، وللنساء والفئات المهمشة بشكل خاص. في ما يتعلق بالمحتوى، يجب أن تتضمن قوانين حرية الإعلام أيضاً النفاذ الحر إلى كافة البيانات الرقمية والموارد التي تنتجها الحكومات.

4

نقاط الدخول إلى وضع برامج خاصة بالقضايا الجنسانية الجنسانية والحكومة الإلكترونية.

يوفر هذا القسم مجموعة نقاط دخول إلى وضع برامج حكومة إلكترونية مراعية للمنظور الجنساني ضمن برنامج الامم المتحدة الإنمائي. يركّز هذا القسم على مجالات الحكومة الإلكترونية الرئيسية الخمس، التي تم تسليط الضوء عليها في الأقسام السابقة. كما تم ذكره سابقاً، تنطوي هذه المجالات على تحديات مختلفة للرجال والنساء، يجب معالجتها بشكل واضح عبر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ومنظور المساواة بين الجنسين على حد سواء.

تصميم السياسات وتنفيذها

- **يشكّل الوجود المتزايد والمشاركة الناشطة للنساء في لجان تخطيط السياسات لوضع استراتجيات وبرامج الحكومة الإلكترونية**، خطوة أولى نحو خلق بيئة سياسات مراعية للمنظور الجنساني. يمكن إكمال هذا الأمر من خلال إشراك النساء في صياغة إستراتجيات لتسخير تكنولوجيا المعلومات والإتصالا لأغراض التنمية على الصعيد الوطني، ما قد يمكن ربطه أيضاً بخطط تقليص الفقر وخطط التنمية الأخرى.

- **الحرص على فهم المشاركين الذكور والإناث في عملية السياسة**، لكيفية تأثير الأدوار والعلاقات الجنسانية على الحكومة الإلكترونية، وعلى تمتعهم بالقدرات والمعلومات الضرورية للمشاركة في مناقشات السياسات هذه.

- **تعزيز قدرة شركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة بحد ذاتها**، لاكتساب المهارات الضرورية لفهم الآثار المختلفة للحكومة الإلكترونية على الرجال والنساء. تثقيف الرجال والنساء حول الإلتزامات الدولية والوطنية بالمساواة بين الجنسين، لا سيما اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والأهداف الإنمائية للألفية وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، لتعزيز مجتمع المعلومات في البلدان النامية.

- **ربط استراتجيات وبرامج إصلاح الإدارة العامة بإستراجيات الحكومة الإلكترونية**، والحرص على إشراكها الجهات المعنية، والموظفين المدنيين من النساء والرجال في تصميم وتنفيذ هذه الاستراتجيات والبرامج.

- **رصد سياسات الحكومة الإلكترونية (من خلال أدوات وحلول تكنولوجيات معلومات وإتصالات معدلة وفقاً للطلب)** ،لتقييم تأثيرها على النساء والرجال، وتكافؤ النفاذ إلى الفرص والموارد، فضلاً عن الأثر على الفقراء والمجموعات المحرومة على نطاق أوسع. قد يتضمن هذا الامر إنتاج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لخيارات السياسات.

- **رصد توظيف النساء والرجال في المؤسسات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي وعبر مجموعة من مجالات البرامج**، من حيث عددهم والوظائف التي يشغلونها. يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لرصد المساواة بين الجنسين في عمليات التوظيف والترقيات ودورات الدراسة وتوزيع المسؤوليات، من بين أمور أخرى.

تقديم الخدمة الإلكترونية

- **تعزيز مشاركة المجموعات المختلفة من النساء والرجال في إختيار الخدمات العامة الاولوية**، وتزويد المعلومات المرتجعة حول نوعية هذه الخدمات، بما في ذلك، إذا

ما كانت تلبي إحتياجات النساء والرجال الفعلية أم لا.

- **تحديد الخدمات الإلكترونية الاولوية التي تعالج إحتياجات النساء والتي هي أكثر إستجابة مع قضايا المساواة بين الجنسين**. هذا الأمر مهم بشكل خاص لتقديم الخدمة المحلية، إذ إن النساء والجهات المعنية والمجتمعات، غالباً ما تكون على اتصال وثيق مع سلطات الحكم المحلية، مما هو عليه مع مستويات الحكم الأخرى، وعادة ما تستفيد من فرص أفضل للتعبير عن إحتياجاتها ومخاوفها على المستوى المحلي.

- **رصد النفاذ إلى الخدمات الحكومية** من خلال حلول تكنولوجيات المعلومات الإتصالات والمخصصة حرصاً على عدم تكرار برامج الحكومة الإلكترونية، للتمييز قائم على أساس نوع الجنس.

- **القيام بتحليل جنساني عند صياغة مبادرات العدالة الإلكترونية** لمساعدة الشركاء على فهم كيف يمكن أن يتم منع النساء من النفاذ إلى نظم العدالة الرسمية

وغير الرسمية، وكيف يمكن للعدالة الإلكترونية المساعدة في معالجة هذا الامر.

- **دعم تصميم وإنشاء قاعدات بيانات قانونية وتحاليل جنسانية لآثارها**، التي يمكن توفيرها للقضاة والمحامين ومكاتب أمناء المظالم، ووسائل الإعلام والمواطنين، وتحديثها كتغيرات قانونية.

- **دعم اللجان النيابية لتصبح متصلة بالشبكات ولتعزيز المساواة بين الجنسين** وتمكين المرأة في مختلف مجالات عملهن– الميزانيات، الإصلاح القانوني وقطاعات الأمن– ولرصد التنفيذ في المجالات الرئيسية، على سبيل المثال، النفاذ إلى الأرض، حقوق العمل والنفاذ إلى العدالة.

- **بناء وتعزيز الشراكات المبتكرة مع لجان كبار المسؤولين والشركات الصغيرة** التي تديرها النساء لتوفير الخدمات العامة الاساسية في المجالات التي تعاني من نقص في الخدمات.

المشاركة الإلكترونية والإتصال بالشبكة

- **تشجيع مشاركة المجتمعات**، لا سيما من قبل النساء، في تحديد الأولويات على صعيد الإحتياجات والثغرات الأساسية لزيادة فعالية وشفافية الأولويات على صعيد الحكومة الإلكترونية.

- **استخدام تكنولوجيات معلومات وإتصالات قديمة وجديدة لتحسين الشبكات القائمة والمساعدة على إقامة شبكات جديدة**، لا سيما تلك التي تمثل النساء و/أو تدعم المساواة بين الجنسين. تفادي بناء شبكات تكنولوجيا معلومات وإتصالات "موازية"، قد ينتهي الأمر بها بتهديد الشبكات البشرية والمنظمات القائمة.

- **استخدام تكنولوجيات معلومات وإتصالات قديمة وجديدة لتعزيز قنوات التفاعل القائمة بين المواطنين والحكومات (لاسيما الحكومات المحلية)**، لمعالجة القضايا المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين. بناء قنوات تفاعل جديدة للغاية ذاتها، قد تساهم في لعب النساء والداعين إلى المساوة بين الجنسين دوراً أكبر في عملية الحوكمة المحلية.

- **إقامة أنظمة تصويت إلكتروني مع واجهات متعددة اللغات وقائمة على الصوت**، لدفع ناخبين جدد للتصوت، ولجعل التصويت في الإنتخابات الوطنية والمحلية ممكناً للفقراء والنساء والرجال الأميين.

- **إقامة شبكات ومواقع إلكترونية ووسائل إلكترونية أخرى لربط النواب بالفعاليات الوطنية والمحلية المعنية بالكفاح لتحقيق المساواة بين الجنسين**؛ ودعم شبكات المواطنين لحشد وزيادة عدد المشاركين مع الممثلين المنتخبين.

النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والإتصالات

- **بناء قدرة محلية ومهارات على صعيد تكنولوجيا المعلومات والإتصالات**، لاسيما لدى النساء والفقراء. يجب أن يشمل هذا الأمر أيضاً نشر التوعية بين النساء والرجال حول الفرص المحتملة التي قد توفرها تكنولوجيات المعلومات والإتصالات، ولاسيما دور هذه التكنولوجيات في مساعدة المواطنين على المشاركة في عمليات الحوكمة والنفاذ إلى المعلومات.

- **تحديد ونشر أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيات للنساء وغيرها من الجماعات المحرومة**، كالهواتف الخلوية والهواتف الذكية وأجهزة المساعد الرقمي الشخصي، ما يسمح بالإستعمال الجوّال والنفاذ إلى الخدمات والمعلومات العامة.

- **تعزيز الإستعمال المشترك لتكنولوجيات المعلومات والإتصالات بين النساء والجماعات الضعيفة الأخرى لتعزيز نفاذها إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات**. لا يجب أن ينحصر ذلك بمراكز الإتصالات الرقمية والأكشاك العامة، إنما يجب أن يشمل أيضاً الأجهزة النقالة التي يمكن تصميمها وفقاً الطلب للنفاذ المتعدد.

- **دعم نشر الشبكات المفتوحة في المناطق الريفية والفقيرة**، ما قد يسهل النفاذ ويخفض التكاليف مع تعزيز تملك النساء ومشاركتهن في هذه الشبكات. يمكن أن تكون هذه الشبكات مملوكة من المجتمع، وبالتالي مستدامة.

> في حين أن الحكومة الإلكترونية ليست دواءً لكل داء، إلا أنها تقدم للنساء والرجال طرق مبتكرة لمعالجة عدم المساواة وتمكنهم من المشاركة في عمليات الحوكمة.

- **تعزيز استخدام التكنولوجيات التي تستخدم اللغات المحلية**، وبالتالي تسهّل تدفق المعلومات المتعلقة بالقضايا الجنسانية بين المجتمعات المحلية، كما ودعم التكنولوجيات التي تستخدم واجهات متعددة الوسائط التي لا تتطلب، تكنولوجيا معلومات أو مهارات متقدمة على صعيد الالمام بالقراءة والكتابة.

النفاذ إلى المعلومات من خلال تكنولوجيات المعلومات والإتصالات

- **تعزيز إنتاج ونشر المحتويات المحلية باللغات المحلية من قبل السكان محليين**، لا سيما النساء والفقراء. يجب أن يسلط المحتوى المحلي، الضوء على قضايا محددة متعلقة بتمكين المرأة وعدم المساواة بين الجنسين.

- **المساعدة في إنشاء وسائل إعلام جديدة لنشر المعلومات حول مشاكل التنمية الرئيسية من خلال مجموعة من وسائل البث والوسائل الإلكترونية**؛ استخدام القنوات التفاعلية ذاتها للحصول على المسائل المتعلقة بالقضايا الجنسانية ونشرها.

- **دعم أمين المظالم الوطني ومكاتب حقوق الإنسان ولجان مكافحة الفساد لإستخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصالات لرصد ونشر المعلومات والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بشكل افضل**. يمكن إستخدام هذه الشبكات من قبل النساء والرجال لتشاطر المسائل من خلالها، على سبيل المثال، المكاتب في المقاطعات المتصلة عبر شبكات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والمدعومة من قبل منظمات المجتمع المحلي.

- **مساعدة النواب ومساعديهم على إستخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصالات لرصد نفقات المزانية وفقاً لنوع الجنس**، وللنفاذ إلى المعلومات من بلدان حيث تم إستخدام عملية الميزانية المراعية للمنظور الجنساني. يستطيع هؤلاء ايضاً استخدام الإنترنت والأدوات الأخرى لتطوير جداول أعمال تشريعية مراعية للإعتبارات الجنسانية.

- **إستخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصالات لمراقبة آثار تقليص عدد الموّظفين والإصلاحات الحكومية الاخرى على النساء والرجال والفقراء من كافة الأعمار**، بحيث يمكن إقتراح البدائل بأسرع وقت ممكن حين تكون هذه الإصلاحات ضارة. يمكن أن تستخدم المنظمات المعنية بالمرأة، تكنولوجيات المعلومات والإتصالات لمراقبة هذه التغيرات وطلب المساءلة.

- **دعم تنفيذ قوانين حرية الإعلام التي تشجع النفاذ السهل إلى المعلومات من قبل النساء والفئات المهمشة**، والتي تؤمن نفاذاً آمناً وتطالب بتحديد تدابير لإحترام خصوصية النساء وهذه الفئات بهدف الإستعمال الفعّال للمنشآت العامة التي توّفر هذه المعلومات.

إذا ما كان هناك من رسالة رئيسية في هذه الدراسة، فهي أنه يجب القيام بتحليل جنساني في كافة مراحل عملية البرمجة بهدف تحديد التمييز القائم على نوع الجنس، الفعلي أو المحتمل ، وضمان معالجة إعتبارات المساواة بين الجنسين، خلال التدخلات. سيتم تعميم المنظور الجنساني في كافة مجالات البرمجة، فقط عندما يعالج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه بشكل مباشر، القضايا المتعلقة المساواة بين الجنسين، خلال عملهم.

في حين أن الحكومة الإلكترونية ليست دواءً لكل داء، إلا أنها تقدم للنساء والرجال طرق مبتكرة لمعالجة عدم المساواة وتمكنهم من المشاركة في عمليات الحوكمة. قد توفر الحكومة الإلكترونية مقاربات وحلول جديدة لتحديات معينة على صعيد الحوكمة، مع إطلاق طرق جديدة لتعزيز التنمية وتشجيع الحوكمة الديموقراطية. غير أنه،لا يمكن تحقيق قدرتها بشكل كامل على التحول، إلا بعد أن يتم تحديد ومعالجة قضايا عدم المساواة بين الجنسين المحددة بشكل واضح. ا تستطيع الحكومة الإلكترونية تحقيق المساواة بين الجنسين لوحدها.

المراجع

Selected UNDP Documents on E-governance

UNDP. Fact sheet: *The Peoples' Voice*. Bangladesh: 2005. http://www.un-bd.org/undp/factsheets/Election.pdf.

_____. "E-governance Service Delivery in India and South Africa." Written by Raúl Zambrano and Pierre Dandjinou. Bureau for Development Policy, Democratic Governance Group: New York, 2007. http://sdnhq.undp.org/~raul/egov/propoor/e-gov-4-the-poor-paper-final.pdf.

_____. *Empowering Parliaments through the Use of ICTs.* Written by Henrik Olesen, Raúl Zambrano and Valentina Azzarello. Bureau for Development Policy, Democratic Governance Group: New York, 2006. http://sdnhq.undp.org/e-gov/e-parl.html.

_____. *E-Governance Practice Note*. (draft). 2006.

_____. *Report on Mapping UNDP's E-Governance Projects: E-Governance and Access to Information via ICT*. Written by Valentina Azzarello. 2005. http://sdnhq.undp.org/e-gov/mapping/UNDP-egovernance-mapping-report.pdf.

_____. "Report on e-governance Sub-Practice Event." Dakar, Senegal: 1-3 September 2005. http://sdnhq.undp.org/egov/e-gov-report-final.pdf and Executive Summary, http://sdnhq.undp.org/egov/e-gov-exec-summ.pdf.

_____. *ICT for Development Observatory – E-governance.* http://sdnhq.undp.org/perl/news/articles.pl?do=browse&categories=8.

_____. *A Guide to Measuring the Impact of Right to Information Programmes: Practical Guidance Note*. Written by Andrew Puddephatt. Oslo Governance Center, Democratic Governance Group: Oslo, 2006.

_____. *Right to Information. Practical Guidance Note*. Written by Andrew Puddephatt. Oslo Governance Center, Democratic Governance Group: Oslo, 2004. http://www.undp.org/governance/docs/A2I_Guides_RighttoInformation.pdf.

_____. *Civic Education: Practical Guidance Note*. Written by Chris McInerney. Oslo Governance Center, Democratic Governance Group: Oslo, 2004. http://www.undp.org/gvernance/docs/A2I_Guides_Civic%20education.pdf

_____. *Sustainable Development Networking Programme* (SDNP): *Report of an independent external assessment*. Written by Sean O'Siochru and Richard Labelle. Bureau for Development Policy: New York, 2004. http://www.sdnp.undp.org/docs/evals/SDNP-assessment-report-Final.pdf. http://www.undp.org/oslocentre/docs06/A%20Guide%20to%20Measuring%20the%20Impact%20of%20Right%20to%20Information%20Programmes%20-%20final%20(11%2004%2006).pdf.

_____. *Pro-Poor Public Service Delivery with ICTs: Making local e-governance work towards achieving the Millennium Development Goals*. Asia Pacific Development Information Programme (APDIP), Bangkok: e-Note No. 11, 2007. http://www.apdip.net/apdipenote/11.pdf/view.

_____. *Empowering the Poor: Information and Communications Technology for Governance and Poverty Reduction - A Study of Rural Development Projects in India*. Written by Roger Harris and Rajesh Rajora. APDIP: Bangkok, 2007. http://www.apdip.net/publications/ict4d/EmpoweringThePoor.pdf.

_____. *Paving the Road towards Pro-Poor E-Governance -Findings and Observations from Asia-Pacific Case Studies*. Written by Subhash Batganar. APDIP: Bangkok, 2007. http://www.apdip.net/projects/e-government/capblg/casestudies/Overview.pdf.

_____. *Electronic Governance Platform for Enhanced Service Delivery in the SACI Sub region: Analysis and Strategy Report*. Regional Service Center for Eastern and Southern Africa - Southern African Capacity Initiative (SACI): December 2005. http://www.undp-saci.co.za/documents/e-gove_main_report.pdf.

_____. *What and Whose e-Government We Want? An End-User's Dimension of e-Services.* Written by Yuri Misnikov. Bratislava Regional Service Center: Bratislava, 2005. http://sdnhq.undp.org/egov/papers/what_egov_prague.pdf.

United Nations Centre for Regional Development, in collaboration with UNDP, APDIP. "Pro-Poor E-governance." Regional Development Dialogue 27, 2 (Autumn 2006). http://www.uncrd.or.jp/pub/recentpu.htm#rdd.

Selected UNDP and UN Documents on Gender and ICT

UN. "The Declaration on the Elimination of Violence Against Women." A/RES/48/104. 1993. http://www1.umn.edu/humanrts/instree/e4devw.htm

UN Inter-Agency Standing Committee. "Guidelines on the Prevention of Gender-Based Violence in Humanitarian Settings." UN: New York, 2005. http://www.womenwarpeace.org/issues/violence/GBV_Guidelines_English.pdf

UN/ ECOSOC. 52nd Session of ECOSOC, 1997. http://www.un.org/womenwatch/asp/user/list.asp?ParentID=10314

UN/ OSAGI. "Concepts and Definitions" (n.d.). http://www.un.org/womenwatch/osagi/conceptsandefinitions.htm

United Nations. *Women 2000 and Beyond. Gender Equality and Empowerment of Women through ICT*. Division for the Advancement of Women, Department of Economic and Social Affairs: New York, September 2005. http://www.un.org/womenwatch/daw/public/w2000-09.05-ict-e.pdf.

_____. *Creating an Outer Circle in the Digital World: Participation of Women in the E-government System*. Written by Baharul Islam, UNECA for Expert Group Meeting on Equal participation of women and men in decision-making processes, with particular emphasis on political participation and leadership. 24-27 October 2005, EGM/EPWD/2005/OP.2. Division for the Advancement of Women, Department of Economic and Social Affairs: New York, 12 December 2005. http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/eql-men/docs/OP.2_Creating_an_Outer_Circle_in_the_Digital_World.pdf.

_____. *Information and communication technologies and their impact on and use as an instrument for the advancement and empowerment of women*. Report of the Expert Group Meeting, EGM/ICT/2002/Report Seoul, Republic of Korea, 11 – 14 November 2002. Division for the Advancement of Women, Department of Economic and Social Affairs: New York, 23 December 2002. http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/ict2002/reports/EGMFinalReport.pdf.

UNDP. "Quick Entry Points to Women's Empowerment and Gender Equality in Democratic Governance Clusters," Written by Nadia Hijab. In *Primers in Gender and Democratic Governance Series*, No. 1. Democratic Governance Group, Bureau for Development Policy: New York, 2007.

_____. *Gender and ICT*. Asia Pacific Development Information Programme (APDIP), Bangkok, 2007. http://www.apdip.net/publications/iespprimers/eprimer-gender.pdf.

_____. *Gender in the Information Society: Emerging Issues*. Asia Pacific Development Information Programme (APDIP), Bangkok, 2007. http://www.apdip.net/publications/ict4d/GenderIS.pdf.

_____. *Communication for Empowerment: Developing Media Strategies in Support of Vulnerable Groups. Practical Guidance Note*. Written by James Deane, Elizabeth McCall and Alexandra Wilde. Oslo Governance Center, Democratic Governance Group: Oslo, March 2006. http://www.undp.org/governance/docs/A2I_guides_communicationforempowerment.pdf.

_____. *En Route to Equality: A Gender Review of National MDG Reports*. Gender Team, Bureau of Development Policy: New York, 2005. http://www.undp.org/gender/docs/en-route-to-equality.pdf.

_____. *Gender Mainstreaming Tools Marketplace, Annotated Resources.* Learning Resource Centre/OHR/BOM & Gender Unit/BDP: New York, 2005. http://www.undp.org/gender/tools_marketplace.doc

_____. *Bridging the Gender Divide: A Report on Gender and ICT in Central and Eastern Europe and the Commonwealth of Independent States*. Regional Bureau for Europe and the Commonwealth of Independent States, Central and Eastern Europe Office: Bratislava, 2004. http://www.undp.kz/library_of_publications/files/4136-29175.pdf.

_____. *Transforming the Mainstream: Gender in UNDP.* Written by Nadia Hijab and Kristen Lewis. Gender Team, Bureau of Development Policy: New York. 2003.
http://www.undp.org/women/docs/publication-transforming-the-mainstream.pdf.

_____. *Gender Equality Practice Note*. Written by Jan Vandemoortele, Aster Zaoude and Dasa Silovic. Bureau of Development Policy: New York, November 2002.
www.undp.org/women/docs/gender-9dec02.doc

_____. *People's Initiatives to Use IT for Development*, Background Paper for HDR 2001. Written by Nadia Hijab. 2001.
http://hdr.undp.org/docs/publications/background_papers/hijab.doc.

UNESCO. *Gender Issues in the Information Society*. UNESCO Publications for the World Summit on the Information Society. Written by Natasha Primo CI-2003/WS/05. Paris, 2003.
http://portal.unesco.org/ci/en/file_download.php/250561f24133814c18284feedc30bb5egender_issues.pdf.

_____. *UNESCO's Gender Mainstreaming Implementation Framework (GMIF) for 2002-2007*. UNESCO, Women and Gender Equality Section: Paris, 2003.
http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001318/131854e.pdf

UNIFEM. *Bridging the Digital Gender Divide. A Review of ICT Initiatives that Focus on Disadvantaged Women in South Asia*. Chapter 5: "ICTs and Women's Economic Empowerment: Critical Mandates for the Future." New York, 2004. http://www.unifem.org.in/bridging_the_gender/Chapter5.pdf.

UNIFEM and the International Legal Assistance Consortium (ILAC). "Report of the Conference on Gender Justice in Post-Conflict Situations." (S/2004/862). UNIFEM/ ILAC: New York, 2004.
http://www.womenwarpeace.org/issues/justice/docs/conferencereport.pdf

Selected Documents on Gender, ICT, and E-governance

Association for Women's Rights in Development (AWID). "Why New Technology is a Women's Rights Issue". In *Gender Equality and New Technologies*, No. 7, May, 2004. http://www.awid.org/publications/primers/factsissues7.pdf.

Commonwealth Education Media Center for Asia and Commonwealth of Learning. *Women's Literacy and ICTs: Lessons that Experience Has Told Us*. Written by Anita Dighe and Usha Vyasulu Reddi. New Delhi, 2006. http://www.cemca.org/CEMCA_Womens_Literacy.pdf.

Digital Opportunity Channel. "Empowering women through ICT." 2006.
http://www.digitalopportunity.org/article/view/129008/1/1138.

DOT-COM Alliance. "Women and ICT Policy." In *DOT-COMments* E-newsletter, Issue 19, March 2007. http://www.dot-com-alliance.org/newsletter/article.php?article_id=122.

Estonian National Electoral Committee. "I-voting pilot in Tallilnn." Estonian National Electoral Committee, Estonia. 2005.
http://www.vvk.ee/english/pilot_jan05.html

Gender Links. «Cyberdialogues in South Africa. Making IT work for gender justice.»
http://www.genderlinks.org.za.

Hafkin, Nancy, and Sophia Huyer. *Cinderella or Cyberella: Empowering Women in the Knowledge Society.* Kumarian Press, Bloomfield, 2006.

Institute of Development Studies. BRIDGE Development-Gender. *Gender and ICTs. Overview Report.* Written by Anita Gurumurthy. IDS: Brighton, September 2004.
http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/CEP-ICTs-OR.pdf.

Malkia, Matti, Ari-Veikko Anttiroiko and Reijo Savolainen (eds.) *E-Transformation in Governance: New Directions in Government and Politics*. Idea Group Inc.: Hershey, PA: 2004.

Manzar, Osama (collected by). *E-Governance and ICT's Status in Different States of India* (Andhra Pradesh, Karnataka, West Bengal, Delhi, Haryana, Kerala and Tamil Nadu, Madhya Pradesh, Orissa). (Collected by Osama Manzar, at Bytes for All Readers Forum).
http://www.bytesforall.org/Egovernance/html/egov_states.htm.

McCulley, Lucretia and Patricia Patterson. "Feminist Empowerment through the Internet."
In *Feminist Collections*, No. 17, 2 (Winter 1996): 5-6.
http://www.library.wisc.edu/libraries/WomensStudies/fc/fcmccul.htm.

Munyua, Alice W. "Positioning for Impact: Women and ICT Policy Making." IDRC, Chapter 13 of *At the Crossroads: ICT Policymaking in East Africa*, Beverle M. Lax Mutunga, Dorothy Nyong'o and Anthony J. Rodrigues (eds.). East African Educational Publishers/IDRC, 2005. http://www.idrc.ca/en/ev-93062-201-1-DO_TOPIC.html.

Nath, Vikas. "Empowerment and Governance through Information and Communication Technologies: Women's Perspective." In *Intl. Inform. & Libr*. No. 33 (2001): 317-339. http://www.cddc.vt.edu/knownet/iilr-women-ict.pdf.

OXFAM. "Gender and ICTs for Development: A Global Sourcebook." In *Gender, Society & Development, Critical Reviews and Annotated Bibliographies Series*. KIT (Royal Tropical Institute): The Netherlands and Oxfam: GB, 2005. http://www.oxfam.org.uk/download/?download= http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/resources/downloads/g_ict_d.pdf.

People First Network. "People First Network." Solomon Islands.(n.d.) http://www.peoplefirst.net.sb/General/PFnet.htm.

Policy Dialogue International Limited. "Engendering E-Government in Developing Countries." Written by Eva M. Rathgeber. *In E-gov Monitor,* 8 May, 2006. http://www.egovmonitor.com/node/5866.

Reyes, Villanueva, Natasha Primo, Anriette Esterhuysen, and Noortje Marres (cartogaphers). "Is e-governance a women's issue?" (n.d.) http://www.issuenetwork.org/node.php?id=39.

Spees, Pam. *Gender Justice and Accountability in Peace Support Operations*. International Alert: London, February 2004. http://www.international-alert.org/our_work/themes/gender_peace_support.php

Sutton, Jo. "E-Governance: The Implications for Women's Organizations." In *Womynsvoices*. http://womynsvoices.ca/en/node/351

World Bank. *Engendering Information & Communication Technologies: Challenges & Opportunities for Gender-Equitable Development*. Gender and Development Group and Global Information and Communication Technologies Department, World Bank: Washington, D.C., 2004. http://siteresources.worldbank.org/INTGENDER/Seminar-Series/20260878/ictbrochure.pdf.

Zambrano, Raúl. "E-governance and Development: Service Delivery to Empower the Poor." In *International Journal of Electronic Government Research*, Vol. 4, Issue 2 (Apr-Jun. 2008): 1–11.

Endnotes

الملاحظات

1. ICTs are mentioned in the eighth Millennium Development Goal on developing global partnerships for development, which calls for global partnerships to be formed with the private sector to help provide all people with access to the benefits of new technologies. However, ICTs in general, and e-governance in particular, are also critical for the achievement of other MDGs, such as gender equality and women's empowerment.

2. "Gender and ICTs for Development: A global sourcebook" published by KIT and OXFAM in 2005 provides a good account of the appearance and "disappearance" of gender in policy formulation efforts of the G8 ICT "Dot Force", the UN ICT Task Force and the WSIS. The report also includes examples from UNDP contributions to programmes in Asia and the Caribbean.

3. View the full report, "Report on Mapping UNDP's e-Governance Projects: e-Governance & Access to Information via ICT", Democratic Governance Group (DGG), Bureau for Development Policy (BDP), prepared by Valentina Azzarello. 2005. http://sdnhq.undp.org/e-gov/mapping/UNDP-egovernance-mapping-report.pdf.

4. Report from UNDP India Country Office in 2004.

5. Information in this box was gathered from UNDP Armenia during a March 2006 mission by one of this report's contributors, and from reports submitted by UNDP Bulgaria in 2004.

6. See http://www.peoplefirst.net.sb.

7. Report from UNDP India Country Office in 2004.

الصور

الغلاف: إمرأة من غوجاراتي Gujarati تتحدث على هاتفها الخلوي، الهند. (إالتقطت الصورة من قبل رابطة النساء اللواتي يعملن لحسابهن)

الصفحة 2: المحاسب زيوديتو مولو Zewditu Mulu يعمل على سجلات مجلس مقاطعة واجيرا Wagera، أثيوبيا. (آدم رودجرز Adam Rogers ، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية).

الصفحة 5: بائع جوال يبيع بطاقات الهاتف في ديلي Dili شرق تيمور East Timor . (آدم رودجرز Adam Rogers ، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية).

الصفحة 6:رجل يتحدث على هاتفه الخلوي وهو يتناول الغداء في سوق أوتافالو Otavalo ، في الإيكوادور. (أليسون كلايسون Alison Clayson / الأونسكو)

الصفحة 7:نساء يصححن بروفات الطباعة في جريدة كابول ويكلي Kabul Weekly ، أول جريدة أفغانية مستقلة مدعومة من جمعية أينا naï A، الأونسكو ومراسلون دون حدود، في أفغانستان. (مانوشير Manoocher / الأونسكو).

الصفحة 8: شابة تستمع إلى الراديو مقابل كشك لبيع بطاقات الهاتف في كوتيالا Koutiala، في مالي. (سيرج دانيل Serge Daniel / الأونسكو).

الصفحة 9: إمرأة تشغّل فيديو في مركز تعليم وساط الإعلام الجماهيري في أديس أبابا Addis Ababa، أثيوبيا. (دومينيك رودجر Dominique Roger / الأونسكو).

الصفحة 10: مقهى إنترنت في الشارع الرئيسي في لوانغ برابانغ Louange Prabang يقدم عصير فواكه طبيعي مع نفاذ إلى الإنترنت، في لاوس (أليسون كلايسون Alison Clayson / الأونسكو/ البرنامج العالمي لتقييم المياه).

الصفحة 12: النساء تشاركن بفعالية في صناعة القرارات في المجتمع في نيجيريا. (آدم رودجرز Adam Rogers صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية).

الصفحة 17: تلامذة يحاوطون متطوع الأمم المتحدة جينان شافقين Jenan Shafiqin خلال تدريب على الكمبيوتر في صفاوي Safawi، الأردن. (بيل ليون Bil Lyon / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

الصفحة 21: مركز إجتماعي متعدد الوسائط في مانهيكا Manhica، موزامبيك.(سيرجيو سانتيمانو Sergio Santimano /الأونسكو)

الصفحة 22: نساء وأطفال يشاركون في تدريب على الكمبيوتر في مركز للنساء في دوشانبي Dushanbe، تم تأسيسه في إطار مشروع تعليم النساء، تاجيكستان. (غينادي راتوشينكو Gennady Ratushenko/ البنك الدولي)

لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي، تركيز مناصر للفقراء، يهدف إلى تعزيز تقديم الخدمات الاكترونية الأساسية والمعلومات إلى أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع. يكّمل ذلك تركيز على المشاركة الالكترونية، لاسيما على الصعيد المحلي. بالتالي، توّفر أساساً مثمراً لادراج القضايا الجنسانية ضمن جدول أعمال السياسات وإشراك المزيد من شبكات النساء في مناقشات السياسات وعمليات صنع القرارات، من أجل معالجة قضايا جنسانية ملموسة تؤثّر على تحقيق المساواة بين الجنسين

الوثائق التمهيدية الخاصة بالقضايا الجنسانية والحوكمة الديمقراطية

الحوكمة الإكترونية المراعية للمنظور الجنساني: استكشاف القدرة على التحول.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
304، الشارع 45، الطابق السادس
نيويورك، NY 10017
رقم الهاتف: 2129066022 (1+)
رقم الفاكس: 2129065896 (1+)
www.undp.org/women